مفهوم السياسة الخارجية

دارسة الأهداف والوسائل

د . على محمد شمبش *

يتناول هذا البحث دراسة اهداف ووسائل السياسة الخارجية بصورة عامة ، بمعنى ان الاهداف او الوسائل التى ساتناولها بالمناقشة والتحليل هى عامة ولا تتعلق بدولة معينة بالذات ، أى ان بعض تلك الاهداف قد تكون مرغوبة من قبل الدولة (أ) بينماً البعض الاخر قد يكون مرغوب فيه من قبل الدولة (ب) وبالمثل فقد تكون بعض الوسائل التى ستذكر فى هذا البحث مستعملة او استعملت بواسطة الدولة (أ) بينما استعملت او تستعمل الدولة (ب) بعض الوسائل الاخرى .

والهدف من تحليل وتبيان الاهداف التى تسعى لها الدول فى سياستها الخارجية والوسائل التى تستعملها لتحقيق تلك الاهداف هو اعطاء فكرة واضحة للقارىء المهتم بالشئوون السياسية الخارجية حتى يستطيع تفهم وادراك اسباب اتخاذ السياسة الخارجية لاى دولة من الدول اتجاه معين دون غيره ، او محاولة معرفة ما يبرر تغير السياسة الخارجية للدولة من الدول فى فترة من الفترات ، فقد يكون هذا التغير فى السياسة راجعا الى تغير فى الاهداف او الوسائل المتوفرة للدولة .

أولا : اهداف السياسة الخارجية : ـ

الهدف هنا يعنى الغاية التى تسعى الدولة الى تحقيقها فى المجال

---

* تحصل كاتب المقال على درجة الماجستير فى الحكومات من جامعة فرجينيا ثم تحصل على درجة الدكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة اموري بولاية جورجيا .
محاضر بقسم العلوم السياسية ورئيس القسم ، بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس .

الدولى . ومن هنا تكون الصعوبة فى تحديد الاهداف التى تسعى الدولة او الدول الى تحقيقها دوليا حيث ان ما يعتبر هدف اليوم قد يكون وسيلة غدا او ما هو هدف الان قد يكون اساسا او مبدأ من مبادىء السياسة الخارجية للدولة . وكذلك فان تحديد الاهداف من الامور الصعبة فى العلاقات الدولية وذلك لعدم ثبات تلك الاهداف وتغيرها وفقا لتغير بعض عوامل السياسة الخارجية والتى سبق ذكرها فى بحث سابق (١) ، او لعدم وضوح تلك الاهداف التى قد تصنعها الدولة غاية لسياستها الخارجية . غير ان مثل تلك الصعوبات لم تمنع المهتمين بالعلاقات الدولية السياسية من التنقيب عن الاهداف التى تسعى الدول بصفة عامة الى تحقيقها فى المجال الدولى .

قبل مناقشة اهداف السياسة الخارجية يجب التنويه الى ان هذه الاهداف تنقسم الى عدة انواع ضمن هذه الاهداف ما هو قصير الامد تسعى الدولة الى تحقيقه فى مدة قصيرة وكثيرا ما يكون هذا الهدف وسيلة الى هدف ابعد أو هدف طويل الامد ولتوضيح الفارق لابد من اعطاء مثل لذلك : يمكن القول ان فكرة الدينار العربى هى هدف قصير الامد قد تسعى الدول العربية الى تحقيقه ضمن اطار سياستها الخارجية ولكن هذا الهدف ليس هدفا فى حد ذاته بل قد يكون وسيلة الى هدف آخر وهو الوحدة او الاندماج السياسى بين الدول العربية .

وهناك الاهداف الخاصة والاهداف العامة ويقصد بالاهداف الخاصة تلك الاهداف التى تتميز بها دوله ما دون غيرها والاهداف العامة هى تلك الاهداف التى تشترك كل أو غلب الدول فى السعى الى تحقيقها ومن امثلة الاهداف العامة التى تتسم بها سياسة كل الدول هو المحافظة على كيان

(١) لمعرفة العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية انظر بحث « مفهوم السياسة الخارجية : دراسة فى العوامل ... » مجلة **دراسات فى الاقتصاد والتجارة** العدد ١ المجلد ١١ ، ٧٥ م تصدر عن ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس

الدولة وامنها وهناك من الاهداف ما يعتبر انسانيا فى غايته وهناك ما يعتبر وطنيا فقـد يعتبر نشر مبادىء معينة من وجهة نظر الدولـة الداعية مـن الاهداف الانسانية التى تعود بالنفع على بنى الانسان بصفة عامة اما الاهداف الوطنية فهى ما تكون لها صفة وطنية خالصة تسعى الدولة الى تحقيقها ولو كان على حساب الدول الاخرى ودون اى اعتبارات انسانية او اخلاقية .

غير ان البعض يعتقد ان كل ما ذكر من اهداف وكل ما يصنف منهـا تحت اى اسم كان يمكن وضعها فى اطار المصلحة الوطنيـة The National Interest والذى غالبا ما توضع وكأنها مفتاح لاى شرح للسلوك الساعى الى هدف ما (٢) .

وبمعنى آخر ان مفهوم المصلحة الوطنية يمكن ان يبرر كل تحركـات الدول فى المجال الخارجى حيث ان كل هدف تسعى الدول الى تحقيقه يمكن ان يدخل تحت ما يسمى بالمصلحة الوطنية ولكن ما يشك فيه ان مثل هذه السهولة قد تؤدى الى عدم التميز بين عمل مـن اجـل تحقيق هـدف وعمل معين ..

وعند تحديد اهداف السياسة الخارجية اختلف المهتمون بالعلاقات السياسية الدولية فى ذلك التصنيف فمنهم من قسمها الى ثلاثة اقسـام يدور كل منها حول مفهوم معين فالمجموعة الاولى تدور حول « حفظ الذات » ويدخل تحت هذا المفهوم كل الاهـداف التى تسعى الى صيانة وحماية والدفاع عن الاوضاع الموجودة وهذا ما يسمى بالمحافظة على الوضع الراهن ويمكن تفسير هذا المفهوم عدة تفسيرات فقد يتضمن الاستقلال والمحافظة على وحدة اقليم الدولة او قد يشمل عدة مفاهيم تدور حول المصالح الحيوية والتى تبدا من احزمة الامان ومنـاطق النفوذ الى الاستثمار والمبـاريات فى الخارج .

James N. Rosenau, ed., **International Politics and Foreign Policy,** New York: The Free Press, 1969, p. 167.

اما المجموعة الثانية فهى تلك الاهداف التى تدور حول مفهوم « التوسع الذاتى » وهذا المفهوم يعنى ان هناك من الاهداف التى من خلالها تسعى الدولة الى تحقيق التوسع الذاتى أى الدولة تسعى الى تغيير الوضع الراهن وهذا يعنى اكثر من ان الدولة ترغب فى القوة كهدف فى حد ذاته والسيطرة على شعوب اخرى او التوسع الاقليمى ، ولكن قد يشمل هذا الهدف طلب ارجاع اقليم مفقود او مغتصب او ايضاف شكوى مشروعة مثل انهاء التفرقة العنصرية غير العادلة والتحرير من التسلط الاجنبى او فرض الايديولوجية او طريقة حياه معينة على الاخرين .

اما المجموعة الاخيرة فى هذا التقسيم فهى تلك الاهداف التى تدور حول مفهوم « نكران الذات » والذى يتضمن كل الاهداف التى بتحقيقها تكون الدولة قد ضحت بالمصلحة الوطنية وهذا المفهوم هو هدف الذين يضعون قيمة أعلى لمثل تلك الاهداف ومن بينها التضامن والسلام الدولى والتى تكون اهم من الامن الوطنى او حفظ الذات ، ونكران الذات هذا هدف الافراد او الفئات او الانظمة التى تسعى من خلال نفوذها فى عملية اتخاذ القرارات وعلى حساب الشعب لرفع ما قد يسمى بالمصلحة غير الوطنية (٣).

ويتضح ما فى التصنيف السابق من متناقضات فبينما نجد ان اهداف المجموعة الاولى تدور حول المحافظة على الوضع الراهن ونجد ان المجموعة الثانية تدور حول ما قد يسمى بأنانية الدولة وذلك لسعيها للتوسع على حساب الدول الاخرى وحتى اذا افترضنا ان هذا السعى الى التوسع اساسا لطلب اقليم مفقود او مغتصب فلا شك ان السبب الرئيسى فى هذا الطلب هو ان احدى الدول الاخرى سعت فى يوم من الايام الى التوسع الذاتى وبذلك اغتصبت اقليم دولة اخرى دون وجه حق اما المجموعة الثالثة

---

(٣) للمزيد حول هذا الموضوع انظر :
"The Pole of Power and the of Indifference", by Arnold Wolfers in James Rosenau, **International Politics and Foreign Policy,** pp. 175-81.

فانها تلك الاهداف التى تدور حول مفهوم نكران الذات واقل ما يمكن ان يقال عن هذه الاهداف او ذلك المفهوم بالذات انه خيالى او مثالى ففى هذا العالم حيث تتعدد القوميات أو الايديولوجيات قد لا يوجد مثل هذا المفهوم والذى يمكن ان يقال عنه انه يقرر سياسة الدولة الخارجية بدرجة واضحة أى يجعل الدولة تتغاضى عن مصالحها الوطنية فى سبيل تحقيق هدف او اهداف هذا المفهوم .

ان الملاحظ لسياسة الدولة يجد ان حتى الدول التى تدعو الى السلام الدولى او التضامن او أى مبدأ عالمى قد تبلوره بما يحقق لها أهدافها الوطنية الخاصة . وقد يكون هذا ما جعل أرنولد وولفرز « Arnold Wolfers يقول : » ان الحالات التى يكون فيها لاهداف نكران الذات مكان الصدارة عن الاهداف الوطنية لحفظ الذات نادرة « (٤) ويمكن القول ان اهداف السياسة الخارجية لاى دولة من الدول تتعدد بتعدد مصالحها وبالتالى فهى تتغير بتغير تلك المصالح او تغير الظروف المحيطة بها . غير انه يمكن تحديد اطار عام للاهداف التى تسعى الدول الى تحقيقها فى المجال الدولى .

ويمكن تحديد هذا الاطار العام للاهداف بمناقشة هدفين اساسيين تسعى جميع الدول الى تحقيقهما بدون استثناء وان اختلفت الوسائل وتعددت المبادىء فى تحقيقها ويمكن تقسيم هذين الهدفين الى اهداف فرعية واهداف رئيسية او اهداف مؤقته واخرى دائمة وهكذا . وهذان الهدفان الرئيسيان هما :ـ

أولا : المحافظة على الكيان الاقليمى او الاستقلال :

يطلق الكتاب على هذا الهدف تسميات عديدة منها الحياة او المحافظة

---

(٤) المرجع السابق صفحة ١٧٨

Ibid., p. 178.

على كيان الدولة او ضمان السلامة او حماية الامن الوطنى وما الى ذلك من تسميات هى فى الاساس تعنى الحفاظ على كيان الدولة وعدم السماح بتجزئتها او انفصال أى جزء منها ولتحقيق هذا الهدف لابد من تحديد مفهوم العدو . (٥) وذلك لسببين أولهما : ان فكرة وجود عدو او أعداء للدولة تستغلها جميع النظم ، بغض النظر عن اختلاف اشكالها وايديولوجياتها ؛ لتفسير وتعبئة القوى المختلفة لصيانة الامن الوطنى وثانيهما ان فكرة العدو فى حد ذاتها ليست ثابته ، أى ان مفهوم العدو لايعنى دولة بذاتها فى كل الاوقات وبالنسبة لجميع الدول . فالعدو بالنسبة لدولة (أ) قد يكون صديقا حميما للدولة (ب) المجاورة للدولة (أ) والعدو اليوم بالنسبة للدولة (أ) قد يصبح صديقا غدا ، والعكس قد يكون صحيحا فى كثير من الحالات .

وعلى هذا فان فى دراسة سلامة كيان الدولة كهدف من اهداف السياسة الخارجية يجب ان تؤخذ فكرة الدولة المعادية والدولة الصديقة فى الاعتبار حتى يمكن تحديد ابعاد السياسة الخارجية للدولة او الدول محل الدراسة والتحليل .

وحماية كيان الدولة أو المحافظة على الامن الوطنى للدولة يتضمن الى جانب المحافظة على الهيكل التنظيمى والادارى للدولة رعاية شئون المواطنين فى الداخل والخارج . ودون مناقشة الوسائل بعمق يمكن القول ان المحافظة على كيان الدولة يتأتى او يتحقق كهدف رئيسى من اهداف السياسة الخارجية بالمحافظة على الوضع الراهن ، وهى تتبعها او تساندها الدول التى تعتقد ان هذا الوضع التى هى عليه افضل وضع بالنسبة لها ، اما

(٥) لمعرفة المزيد **بعض الشيء** حول هذا الفكرة ودورها فى السياسة الدولية أنظر

David J. Finlay, Ole R. Holsti, and Richard R. Fagen. **Enemies in Politics,** Chicago : Rand McNally and Co., 1967.

الدول التى لاتعتقد هذا الاعتقاد فانها وان رضيت القبول بهذا الامر الا انها تسعى بمختلف الطرق لاغتنام الفرصة ومحاولة تغيير الوضع لصالحها وهذا ما يسمى بسياسة التوسع الاستعمارية .

أما الاساليب الاخرى للمحافظة على كيان الدولة واستقلالها فمنها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها العسكرية . فمن الناحية السياسية كثيرا ما تقوم الدولة بعقد الاتفاقيات الدولية والدخول فى المنظمـات الدولية او الانظمام الى حلف من الاحلاف لضمان حماية الدول الاخرى لها والدفاع عنها فى حالة وقوع اى اعتداء عليها .

اما من الناحية الاقتصادية فتسعى الدولة لحماية نفسها بتوفير الموارد الاقتصادية التى تحتاجها داخليا ومحاولة توفير بعض المواد الخام الاساسية والتى تحتاجها الدول الاخرى وذلك لتكون تلك الموارد قوة اقتصادية فى يد الدولة المالكة تستطيع ان تساوم بها . وكذلك يعتبر التقدم الصناعى والفنى ووفرة الخبراء والفنيين من عوامل قوة الدولة الاقتصادية التى يمكن من خلالها تحقيق هدف المحافظة على كيان الدولة الخارجية دون انهيـار فى اقتصاد الدولة الداخلى .

ومن الناحية العسكرية فان الدولة تسعى الى الاعتماد اعتماد اساسيا اما على قوتها العسكرية الذاتية وذلـك بتنظيم وتطوير اسلحتها باختلاف انواعها ووضع الخطط الاستراتيجية للدفـاع والهجوم اذا لزم الامر ، او بالاعتماد على قوات خارجية وذلك بعقد اتفاقيات من اجل الحمايـة العسكرية مع دول اخرى قوية او بالدخول فى احلاف عسكرية .

وقد نجد ان دولة من دول قد سلكت كل السبل لتحقيق امنها الداخلى وسلامة اراضيها . فقد لايغنى عمل احتياطى واحد لتحقيق السلامة عن السبل الاخرى . وقد تقرر الدولـة تفضيل سبيل واحد عن المسالك الاخرى المتعددة التى امامها ، وهناك عوامل عديدة وظروف مختلفة تتحكم فى عملية الاختيار وتحديد اطار تحقيق الهدف الذى تسعى الدولة الى تحقيقـه

ثانيا : طلب القـــوة :ـ

تعتبر القوة فى كثير من الاحيان وسيلة لتحقيق اهـــداف الدولة فى السياسة الدولية ، غير انه من الممكن اعتبار القوة هدف اساسى من اهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول . وهنا لا أقصد بالقوة القوة العسكرية بل يقصد به بسط النفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى . ومن المدارس التى اعتبرت القوة هدف من اهداف الدول فى المجـــال الدولى المدرســة الواقعية ، فيرى مور جنثاو Morgenthau ان السياسة بين الدول هى صراع من اجل القوة Power ومهما تكن الغايات البعيدة للسياسات ، تبقى القوة دائما الهدف المباشر لها . (٦) .

والاسلوب التقليدى فى تحقيق هذا الهدف هو فرض ارادة دولة على الدول الاخرى او شعوب اقاليم اخرى وهذا ما يسمى بالاستعمار السياسى او الاقتصادى او العسكرى ، الا ان هناك مظاهر اخرى حديثة تدل على ان دول ما تسعى الى بسط نفوذها على دول اخرى دون ان تمس سيادة تلك الدول . ومن هذه المظاهر النفوذ او القوة التى تسعى بعض دول العـــالم الثالث فـــرادى او كمجموعة الحصول عليه فى المجال الدولى .

وسياسة طلب القوة هذه تقوم اساسا على تغيير الوضع الراهن او تغيير توازن القوة الدولى حيث تسعى الدولة المعنية بتعديل ميزان القوة فى صالحها . فالعلاقات بين الدول محسوبة على اساس المصلحة المحـــددة بالقوة ، ولعل من المصالح الرئيسية للدولة هو محاولة اعادة اقليم او جزء من اراضيها اغتصب فى الماضى . ويعتبر هذا الهدف من الاهداف المتكررة فى العالم الحديث (٧) .

---

(6) Hans Morgenthau, **Politics Among Nations,** New York: Alfred A. Knopf, 1967, p. 25.

(7) Julius W. Pratt, **A History of United States Foreign Policy,** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1965, p. 2.

وتختلف الدول فى اختيار السبل التى تؤدى الى تحقيق هذا الهدف المهم . وكذلك تختلف اختلافا واضحا فى تحديد مفهوم القوة بالنسبة لها . ولعل اعطاء مثل لذلك يوضح الفكرة وليكن مثلنا هذا هو بريطانيا . فكما جاء فى كتاب **مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم** « ان امرين رئيسين شغلا بريطانيا فى الحقل الدولى ، أولهما تأمين حرية المواصـلات البحرية والامبراطـورية ، والثانى الحـؤول دون سيطرة اية دولـة عـلى القـارة الاوروبية (٨) .

وقد يقول البعض وما علاقة هذا بالسعى فى طلب القوة من جـانب بريطانيا ، يمكن الرد على ذلك بالقول أن تأمين البحار هو عنصر هام من عناصر قوة بريطانيا فى السنوات الماضية . كما ان استقلالية وحرية القارة الاوروبية توثر تأثيرا مباشرا على قوة بريطانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية . وتتفرع القوة او سياسة القوة كهدف الى اتجاهات عديدة فمنهـا السعى للحصول على القوة الاقتصادية او العسكرية ومنها ما يكون من قبل الحوافز الايديولوجية او اعتبارات العظمة او المجد او الزهو . فالقوة الاقتصادية تعنى الحصول على اسواق دولية للسلع المحلية والتعاون الاقتصادى بين الدول دليل القوة الاقتصادية لأحد أطراف هذا التعاون أما القوة العسكرة فهو سعى الدولة للحصول على قواعد عسكرية أو مناطق نفوذ عسكرية خارج اقليم الدولة وذلك لبسط نفوذها العسكرى أو رأيها سياسة الدول الاخرى عبارة عن سياسة تابعة وليست مستقلة واخيرا قد يكون طلب القوة كهدف من اهداف سياسة الدولة الخارجية لاعتبارات ايديولوجية أو نفسية كاعتبار الزهو أو المجد والافتخار بهما . وتتخذ هذه السياسة صورا عديدة منها

---

(٨) **مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم** ، أشراف روى مكريدس ، ترجمة حسن صعب بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربى ١٩٦٦ ، صفحة ٨٣ .

صور استعراض القوة كتجول اساطيل الدول الكبرى بين البحار المختلفة وخاص بين موانىء مناطق النفوذ . وصور المنافسة وخاصة بين الدول الكبرى فى مجال التقدم العسكرى والتقنى اما التحدث عن الحوافز الايديولوجية فانه ليس بالامر البسيط ولكن يمكن القول ان الايديولوجية سواء كانت اساسا ايديولوجية سياسية او عقيدة دينية أو مذاهب عصرية فانها دائما سببا وعاملا من عوامل دفع السياسة الخارجية الى اتجاهات معينة ، وخاصة تلك الايديولوجيات التى يتمسك بها القادة السياسيون وبالذات فى دول العالم الثالث فى التاريخ المعاصر .

ان ايديولوجية القيادة تؤثر بل وتقرر سياسة الدولة الخارجية اكثر من تقرير او تأثير ايديولوجية العامة فى تلك السياسة . وذلك لان الكلمة الاخيرة فى تلك السياسة هى فى يد القيادة اولا وقبل كل شىء . وعلى هذا فان القيادة هى التى تصنع القرارات متبلوره مع ما يتمشى وعقائدها او مفاهيمها الايديولوجية . وفى هذا ينبغى ان توازن القيادة بين الاهداف المنشودة وبين الامكانيات لتحقيق تلك الاهداف . وفى هذا استطيع القول ان ما يحدد اهداف السياسة الخارجية فى المقام الاول هو مفهوم المصلحة الوطنية (٩) The national Interest كما يدركه ويفسره قادة الدولة وصانعى قرارات السياسة فيها . والمصلحة الوطنية تشمل كل من المحافظة على سلامة كيان الدولة والسعى الى طلب القوة فى البيئة الدولية . ومن هنا تبدو اهمية القيادة فى تحديد عناصر هذه الاهداف ومن اهم العناصر

---

(٩) تختلف الدول فى تفسير هذا المفهوم وبالتالى تختلف فى تفضيل هدف عن آخر بما يخدم المصلحة الوطنية على أكمل وجه ، ولمعرفة بعض اوجه الاختلاف فى تحديد هذه الاهداف **انظر مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم** ، اشراف روى مكريدس ترجمة حسن صعب ، مرجع سبق ذكره ، صفحات ٨٣ ـ ، ٨٤ ، ١٨٨ ، ٢٥٤ ـ ٢٦٠ ، ٤٣١ ـ ٤٣٣ ، ٥٠٢ ـ ٥٠٣

المتضمنة لهدف الامن الوطنى تحديد مفهوم العدو . ويبرز فى تحديد هـذا المفهوم دور القيادة وادراكها وتعريفها للعدو وطريقة مجابهته والتصدى له او التعامل معه أو ضده .

اما تحقيق الاهداف سالفة الذكر ، الرئيسية منها والفرعية ، فانه يعتمد على عوامل عديدة فبالرغم من تحديد الاطار العام لاهداف السياسة الخارجية للدول الا ان تحقيق مثل تلك الاهداف تعتمد على مجموعة العوامل التى تؤثر فى السياسة الخارجية بصفة عامة او تقرير نوعية قرارات معينة بصفة خاصة . وهذه العوامل البيئية منها والقيادية تحدد كذلك الوسائل التى عن طريقها تسعى الدولة الى تحقيق اهداف سياستها الخارجية فى المجال الدولى . ولعل من الاهمية بمكان الانتقال الى مناقشــة وســائل السياسة الخارجية ، اى الادوات التى تستخدمها الدولة خارجيا لتحقيق اهداف سياستها .

ثانيا : وسائل السياسة الخارجية :ـ

يقصد بالوسيلة الاداة التى تستخدم لتنفيذ او تحقيق اهداف وخطط السياسة الخارجية لاى دولة من الدول . والواقع ان كثيرا ما يحدث خلط بين الهدف والوسيلة وذلك لان كثيرا من الاهداف وخاصة المؤقتة منهـا تعتبر وسيلة لغاية هى الاهداف الدائمة .

وعند دراسة السياسة الخارجية لاية دولة لابد من معرفة الوسائل المتوفرة للدولة ومدى امكانية استعمالها . ومن وسائل السياسة الخارجية التى عادة ما تكون متوفرة للدولة الدبلوماسية والتحالف والمســاعدات الخارجية والحرب ، الا ان استعمال هذه الوسائل تعتمد على عوامل عديدة ومن اهمها القيادة او مدى استغلال صانعو القرارات لهذه الوســائل فى تنفيذ خطط السياسة الخارجية وتحقيق اهداف الدولة الخارجية .

١ ـ الدبلوماسية :ـ

اعتبرت الدبلوماسية فى الماضى ولازالت تعتبر حتى وقتنا هذا من أهم ادوات السياسة الخارجية والتى تضعها الدول على رأس قائمة وسائلها لتحقيق اهدافها فى المجال الخارجى . والدبلوماسية هى التفاعل بين دولة واخرى بواسطة التمثل الدبلوماسى او التفاوض فى احد الجوانب التى تهم احدى الدولتين .

وتأخذ الدبلوماسية صورا عديدة منها التمثيل الدبلوماسى ويقوم به الجهاز الدبلوماسى للدولة الذى يتولى ادارة الشئون الخارجية للدولة وهى ما يسميه البعض الدبلوماسية الثنائية او التقليدية بأعتبار ان التمثيل الدبلوماسى هو علاقة وتفاعل بين دولتين واذا اخذنا هذا النوع من الدبلوماسية بهذا المفهوم فيمكن القول ان الدبلوماسية الثنائية لم تفقد اهميتها بل هى الاساس فى العلاقات بين الدول وحل مشاكلهم الدولية . وفى هذا لا اتفق مع من يرى ان الدبلوماسية الثنائية تحتفظ بأهميتها فى حالتين فقط الاولى : حالة الاتصال الثنائى بين الدولتين العملاقتين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالامور التى تحتكرها هاتان الدولتان كالمفاوضات الخاصة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والثانية : هى الاتصال الثنائى بين دولة كبرى واخرى صغرى ، وهو ما يسمى بالدبلوماسية المتكافئة او الاستعمارية ، وهذا الاتصال يتضمن علاقة تبعية كانت ابعادها واضحة فى عصر الاستعمار التقليدى ، اما اليوم فهى تتستر وراء الاستقلال السياسى للدولة التابعة (١٠) .

ان الاخذ بهذا الراى يجعلنا نقلل من اهمية العلاقات او المفاوضات الثنائية بين الدول الصغرى كما يدفعنا الى تفسير كل علاقة بين دولة كبرى

(١٠) عبر عن هذا كل من الدكتورين بطرس بطرس غالى ، ومحمود خيرى عيسى فى « **المدخل فى علم السياسة** » القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ م الطبعة الخامسة صفحة ٣١٩

واخرى صغرى ، بأنها علاقة بين تابع ومتبوع ، ولعل المؤيدون لهذا الرأى قد تأثروا بالمدرسة الواقعية فى العلاقات السياسية التى تهيمن على السياسة الدولية والتى تعتبر الدول الصغرى اتباعا للدول العظمى ، ومن هنا أرى ان الدبلوماسية الثنائية لا تقل اهمية عن أى صورة من صور الدبلوماسية الاخرى ان لم تكن اهمها ، فكما نعلم ان اساس المؤتمرات والمفاوضات والمحالفات هى العلاقات الثنائية بين طرفين . ثم قد تتطور لتكون علاقات جماعية او مؤتمر يشمل اكثر من دولتين وينتج من ذلك ما يسمى بالدبلوماسية الجماعية .

وتنقسم الدبلوماسية الجماعية هذه ، والتى من خلالها تسعى الدولة الى تحقيق اهداف سياستها الخارجية ، تنقسم الى دبلوماسية المنظمات ودبلوماسية المؤتمرات ، ويقصد بدبلوماسية المنظمات ، والتى يسميها البعض دبلوماسية البرلمانات ، تلك الاجراءات ، والتصرفات التى تقوم بها الدولة فى نطاق المنظمات سواء كانت تلك المنظمات دولية او اقليمية . فكل المفاوضات التى تتم داخل او فى اطار هذه التنظيمات تحدد أوتتسم بطابع معين من الناحية الاجرائية كالتصويت أو من حيث النقاش . أما دبلوماسية المؤتمرات فيقصد بها تلك المفاوضات والتفاعلات السياسية التى تقوم بها الدولة من خلال اشتراكها فى مؤتمرات دولية . ولعل الفارق بين الدبلوماسية البرلمانية أو دبلوماسية المنظمات وبين دبلوماسية المؤتمرات هو فارق من حيث الدوام والهدف . فبينما نجد أن المنظمات سواء كانت اقليمية أو دولية لا تحدد مدة معينة عند انشائها نرى أن جميع المؤتمرات محددة الفترة التى تناقش فيها المواضيع المعروضة عليها ، ومن هنا نستطيع القول أن هذه الدبلوماسية هى دبلوماسية مؤقتة وبهذا يتضح لنا الاختلاف فى الهدف لهذه الصور من الدبلوماسية . فبينما نستطيع القول أن المنظمات تنشأ لمناقشة المشاكل الدولية اينما نشأت ومتى نشأت ، فان المؤتمرات تعقد او يتفق على عقدها حين ظهور مشكلة ما .

وهناك صورتان حديثتان من صور الدبلوماسية وهاتان الصورتان هما دبلوماسية القمة (١١) ودبلوماسية الاعلام . ويقصد بدبلوماسية القمة تلك المفاوضات التى يقوم بها رؤساء الدول أو يشتركون فيها اشتراكا مباشرا ، اما الاعلام فيقصد بها استعمال الدولة لوسائل الاتصال الجماهيرية المختلفة لكسب تأييد الرأى العام الخارجى أو لكشف بعض الغموض حول موضوع يهمها وتسعى الى تحقيق نجاح فيه .

ان استعمال الدبلوماسية كاداة من ادوات السياسة الخارجية يتطلب من الدولة بالاضافة الى تحديد اهدافها التى تسعى الى تحقيقها من خلال استعمال هذه الاداة على اكمل وجه يتطلب أولا : دراسة تلك الاهداف التى تسعى الدبلوماسية الى تحقيقها فى ضوء الامكانيات المتوفرة فعلا والمحتملة التوفر لتحقيق تلك الاهداف ، ثانيا : تقدير اهداف الدول الاخرى والامكانيات المتوفرة والمحتملة التوفر لتحقيق تلك الاهداف ، ثالثا : تحديد الى اى مدى ان هذه الاهداف المختلفة متوافقة او منسجمة مع بعضها البعض ، رابعا : استعمال الوسائل المناسبة للسعى وراء اهدافها . ان الاخفاق فى تحديد أى من الاعمال السابقة قد يعرض خطط السياسة الخارجية او سلام العالم للخطر (١٢) .

ان استخدام الدبلوماسية كأداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية تنتج نتائج قد تكون ايجابية وقد تكون تلك النتائج سلبية ، فاذا كانت النتائج ايجابية بالنسبة للدول المشتركة فهذا كثيرا ما يتحول الى علاقة او ارتباط

---

(١١) يرى البعض أن هذه الصور الدبلوماسية ليست حديثة « فقد اعتاد الملوك منذ عهد مضى ان يجتمعوا لبحث موضوعات خاصة بهم او ببلادهم » **انظر المدخل الى علم السياسة** تاليف دكتور بطرس بطرس غالى ودكتور محمود خيرى عيسى ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٣٢١

(١٢) Hans Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace,** New York: Alfred A. Knopf, Fourth Edition, 1966, pp. 520-521.

اكثر دواما سواء كانت فى صورة اتفاقيات طويلة المدى والتى كثيرا ما تكون المساعدات الخارجية من احد الاطراف المشتركة فى الاتفاقية عمودها الفقرى ، او فى صورة محالفات تصطبغ بالصبغة العسكرية اكثر من اى شىء آخر .

اما اذا كانت تلك النتائج التى وصلت الى الدبلوماسية فى اى صور من صورها نتائج سلبية فأن الخطوة المتوقعة بين الاطراف المعنية هى الحرب ، ومن هنا تصبح الحرب هى الوسيلة الاخيرة التى تضطر الدول الى استخدامها لتحقيق اهداف سياستها فى المجال الدولى وعلى هذا الاساس فلا بد من توضيح هذه الوسائل الثلاثة التى قد تكون احداها نتيجة حتمية لمحاولات الدبلوماسية .

٢ ـ المساعدات الخارجية :

المساعدات الخارجية تعتبر من اهم ادوات السياسة الخارجية وقد لاتمر مفاوضات بين دولتين او اكثر الا وتحتوى على جانب المساعدات لاحد الاطراف المتفاوضة سواء كانت هذه المساعدات فى صورة اقتصادية كالقروض او الهبات فى صورة تبادل ثقافى او بشرى كتوفير ايدى عاملة وخبرات معينة للدولة من قبل دولة اخرى (١٣) وكثيرا ما يتم هذا عن طريق الاتفاق بين

(١٣) لقد حدد هانز مور جنثا وستة انواع من المعاملات وسماها انواع المساعدات الخارجية وهذه هى : ١ ـ المساعدات الخارجية الانسانية ٢ ـ المساعدات الخارجية الاساسية ٣ ـ المساعدات الخارجية الحربية ٤ ـ الرشوة ٥ ـ المساعدات الخارجية بقصد المباهاة ٦ ـ المساعدات الخارجية الاقتصادية ظهرت هذه المناقشات فى بحث بعنوان
" Preface to a Political Theory of Foreign Aid ", in Robert Goldwin (ed.) **Why Foreign Aid ?**, Chicago : Rand Mcnally and Co., 1963, pp. 70-89.

غير اننا نجد البعض الاخر يقر هذا التصنيف وانما يقصره على ثلاثة انواع فقط وهى المساعدات الاقتصادية المساعدات العسكرية المساعدات السياسية انظر
George Liska, **The New Statecraft**, Chicago : University of Chicago Press, 1960.

الدولتين . وحاجة الدولة للمساعدات الخارجية من الدول الاخرى يحدد مدى اهمية تلك المساعدات فى العلاقات الدولية . ومما لا يختلف فيه اثنان ان من خلال المساعدات الخارجية تستطيع الدولة المانحة ان تجازى او تعاقب الدولة المحتاجة .

ان الجدل حول المساعدات الخارجية كأداة من ادوات السياسة الخارجية هو اساسا الجدل الدائم عن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فى العلاقات الدولية . وفيما يتعلق بهذا الموضوع يمكن القول بأن هناك اتجاهين . اتجاه يؤكد على أهمية الاقتصاد واصحاب هذا الاتجاه يميلون الى « تفسير العلاقات الدولية أوليا أو كليا عن طريق الاقتصاد » (١٤) وبمعنى آخر واذا استخدمنا تعبير تشارلز كندلبيرجر Charles Kindleberger فان الكتابات فى هذا الاتجاه تهتم بالدرجة الأولى « باقتصاديات السياسة الدولية » . (١٥) اما الاتجاه الثانى فيغلب النواحى السياسية فى العلاقات الدولية .

ان استعمال المساعدات الخارجية كاداة من ادوات السياسة الخارجية ليس بحديث العهد ، وهذه الاداة استخدمت لدفع الدول الممنوحة المساعدة ان تسلك سلوكا يعتبر من قبل الدولة المانحة . ان تقديم المساعدات بأى شكل من الاشكال للدول الفقيرة تعطى اداة مفيدة لضمان تعاون هذه الدول فى المجال الدولى . ولعل نظرة بسيطة الى انماط التصويت فى المنظمات الدولية والعلاقات بين الدول فقيرها وغنيها توضح اثر تقديم المساعدات الخارجية . ومن الواضح أن الدول الغنية فقط هى التى تستطيع استعمال

---

(١٤) Fred Sonderman, William Olson, and David Mclallan, **The Theory and Practice of International Relations,** Englewood : Prentice-Hall, 1970, p. 292.

(١٥) Charles Kindleberger, **Power and Money,** New York : York : Basic Books, 1970.

هذه الأداة فى السياسة الخارجية . وذلك لان الدول الفقيرة تسعى الى الحصول على مصادر للمساعدات الخارجية لنفسها (١٦) .

قد تكون الاسباب التى من اجلها تستخدم الدولة المانحة المساعدات الخارجية متعددة الا أن كلها يغلب عليها الطابع السياسى . وقد حدد فرانكل Joseph Frankel هذه الدوافع بالآتى : أن المانح يضمن حليف له ، أو بعضد نظام صديق ويحفظه من التخريب ، ويضمن تغير سياسة الممنوح الداخلية والخارجية فى الاتجاه المرغوب ، أو يساعد الممنوح على تحقيق هدف والذى تعتبره الدولة المانحة متجانسا مع مصالحها (١٧) .

من هنا يمكن القول ان المساعدات وان كانت فى الظاهر اقتصادية الا انها تنطوى على واحد او اكثر من الدوافع المذكورة اعلاه ، ان هذا الراى يؤيد الاتجاه الذى يرى ان الدافع السياسى هو الذى يجعل الدولة تسخر جزءا من امكانياتها الاقتصادية لتحقيق اهدافها السياسة فى المجال الدولى . ولهذا فأننا نرى بعض المؤيدين لهذا الاتجاه يقولون انه يكون من الخطأ اعتبار الاقتصاد مجرد خادما للسياسة فأنه من الخطأ ايضا ان نفترض ان هناك حوافز سياسية لكل الاعمال الاقتصادية ولكن قد يكون من الخطأ الاوضح اذا لم نأخذ فى الاعتبار العلاقة القوية بين السياسات الاقتصادية والاعتبارات السياسية فى السياسة الخارجية (١٨) .

ان استعمال الوسائل الاقتصادية بصفة عامة والمساعدات الخارجية بصفة خاصة وان كان ليس بحديث العهد كأداة من ادوات السياسية

---

(١٦) Joseph Frankel, **International Politics,** London: Allen Lane The Penguin Press, 1969, p. 155.

(١٧) المرجع السابق ،
Joseph Frankel, p. 156.

(١٨) Fred Sonderman, **et al,** ec., p. 293.

الخارجية الا ان اهمية هذا الاستعمال قد ازدادت وبالذات فى المدة الاخيرة وذلك لعدة عوامل اذكر منها :

اولا : محاولة الدول الاستعمارية استبدال طريق الاستعمار التقليدى بأخرى اساسها محاولة التحكم فى الشئون الداخلية للدول الممنوحة المساعدات وذلك عن طريق التحكم فى المصادر الحيوية بالنسبة للدول الفقيرة .

ثانيا : الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وفى هذا حاولت كل من الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة والدول الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتى والصين حاولت اغراء الدول الاخرى وخاصة دول العالم الثالث الفقيرة عن طريق منحها مساعدات فى جميع المجالات لتتبنى سياسة مرغوب فيها من قبل الدولة او الكتلة المانحة .

ومهما تعددت صور المعونة الخارجية من اقتصادية وعسكرية فأنها لاشك تضع بعض القيود على الدولة المانحة والممنوحة ، فأما بالنسبة للدول المانحة فأنها تجعلها تتقيد بارتباطات مادية لابد لها ان تفى بها فى مواعيدها وقد يكون هذا على حساب برامج اقتصادية او تنمية داخلية او قد يولد عدم رضاء شعبى وخاصة اذا انفقت الدولة اموالا طائلة فى مجال المساعدات الخارجية لتحقيق اهدافها الدولية دون وجود وعى لدى المواطنيين لتقبل مثل هذه السياسة ، ولهذا يمكن القول ان التوسع فى استعمال المساعدات الخارجية كأداة فى السياسة الخارجية لا تستطيع ان تعتمد عليه الا الدول الغنية .

اما بالنسبة للدول الممنوحة فلاشك ان تلقيها للمعونة الاقتصادية وخاصة تلك الانواع من المعونات المشروطة بتنفيذ او اتباع سياسة تضع قيودا على تصرفاتها الدولية فلا تستطيع فى كثير من الأحيان اتباع سياسة معينة للدولة المانحة فأذا اقدمت على سياسة غير مقبولة من الدولة المانحة فانها ستعرض بذلك برنامج المعونة الاقتصادية للخطر وبذلك فهى اذا

ما قررت اتباع تلك السياسة عادة ما تكون قد بحثت عن مصدر آخر يوفر لها مساعدات متعددة الانواع وقد يكون هذا المصدر الجديد افضل من المصدر الاول وذلك ربما يكون لوضعه شروطا اقل ومنحه مساعدات اكبر قيمة .

ومن الواضح ان هذا يتم فى نطاق ما نسميه بالاتفاقيات او المعاهدات الدولية ؛ وفى كثير من الاحيان يكون احد جوانب هذه الاتفاقيات اقتصاديا حتى يرغب احد الاطراف فى الجوانب الاخرى غير الاقتصادية ، وبهذا نصل الى مناقشة الاداة الثالثة من ادوات السياسة الخارجية والتى قد تكون نتيجة مباشرة للدبلوماسية .

٣ ـ الاحلاف كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية :

والحلف هو اتفاق تتعهد بمقتضاه دولتان او اكثر بالتعاون وسلك سياسات متجانسة بما يتفق ومصالحها المشتركة فى الحلف ويحقق هدفا او اهدافا مشتركة . كثيرا ما تسعى الدول للدخول فى احلاف وذلك لتحقيق هدف او اهداف ترى انها لا تستطيع تحقيقها بمفردها واوضح مثل على ذلك هو سياسة توازن القوى بين الدول الكبرى حتى ان الاحلاف او التحالف اعتبر احد وسائل سياسة توازن القوى الدولى .

ان اختيار التحالف كوسيلة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية كما ذكر احد اساتذة العلاقات الدولية ليس تعبيرا عن مبدأ وانما عن الملائمة لتفضيل هذه الوسيلة (١٩) ويكون التحالف بالطبع نتيجة لانواع متعددة من المصالح اولية ودائمة ومتغيرة التى تملكها الدولة فى المشاع ، وبالتالى فأن استمرارية تحالف معين يتوقف على القوة النسبية لهذه المصالح التى تفضل

---

(١٩) مرجع سابق صفحة ١٧٥
Hans Morgenthau, **Politics Among Nations.**

هذا النوع من التحالف وتلك التى تعارضه (٢٠) وفى هذا يتضح دور صانع القرار السياسى فى وضع هذه المصالح والظروف فى الاعتبار فيقرر على ضوء ذلك الارتباط او عدم الارتباط بهذا التحالف او ذلك (٢١) وبهذا يرى البعض ان العلاقات التى تقوم عليها المحالفة تتوقف على عاملين اساسيين هما مصالح المشتركين فيها وقدرتهم (٢٢) .

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان طبيعة هذه العلاقات تختلف من تحالف الى آخر حيث ان المصالح التى يسعى لضمانها تحالف ما غير تلك التى يسعى الى ضمانها تحالف اخر كما ان القوة التى تضمن هذا التحالف غير تلك التى تضمن ذلك التحالف وتختلف الاحلاف باختلاف المشتركين فيها من حيث العدد والقوة او المدة ويمكن القول اجمالا ان هناك احلافا ثنائية وهى التى تقوم بين دولتين فقط واحلافا جماعية والتى تشترك فيها اكثر من دولتين ، اما من حيث القوة فهناك احلاف متعادلة والتى تكون فيها الدول الاعضاء متساوون او متعادلون فى القوة ، وهناك الاحلاف غير المتوازنة وهى تلك التى تتضمن دولا اعضاء غير متعادلة من حيث القـــوة العسكرية او الاقتصادية ونجد ان معظم الاحلاف التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية هى احلاف من هذا النوع أى غير متعادلة او غير متكافئة اما من حيث المدة فهناك الاحلاف المؤقتة والاحلاف الدائمة والاحلاف المؤقتة هى تلك المحالفات التى تحدد بمدة معينة فبعد انقضاء هذه المدة ينتهى التحالف الا اذا اتفق الطرفان او الاطراف المعينية على تجديده وتحديد فترة اخرى لاستمراره ، اما التحالف الدائم فهو ذلك التحالف التى لاتتفق فيه الاطراف المعنية على

---

(٢٠) Thomas Robinson, "National Interests," in **International Politics and Foreign Policy,** edited by James Rosenau. New York: The Free Press, 1969, p. 187.

(٢١) ذكر هذا فى المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢٢) روى مكريدس (اشراف) **مناهج السياسة الخارجية** ترجمة حسن صعب بيروت لبنان دار الكتاب العربى ١٩٦٦ م صفحة ٣٥٩ .

زمن معين لانقضائه فهو يعتبر قائم ما لم تقم احدى الدول الاعضاء بالانسحاب فيعتبر منذ تلك الفترة كأنه لم يكن بالنسبة للدولة المنسحبة واذا كـان الانسحاب من حلف ثنائى فأنه سيؤثر على وجود الحلف ولا يكون لـه أى وجود اما من حيث الغرض فتختلف الاحلاف بأختلاف الاهداف المحددة لها فهناك من الاحلاف ما هو دفاعى وهناك ما هو هجومى ويقصد بالاحلاف الدفاعية تلك المحالفات التى يكون هدفها الدفاع عن امن الدول المشتركة فيها بمعنى اخر المحافظة على الوضع الراهن ويقصد بالاحلاف الهجومية تلك الاحلاف التى تهدف الى التوسع وبالتالى تغيير الوضع الراهن بالقوة .

ومن الملاحظ ان التفرقة بين النوعين الاخرين من الاحلاف عسـيرة وذلك لانه جرت العادة على ان يكون الحلف اساسا للاغراض الدفاعيـة ولا يصرح بأى نوايا او اهداف هجومية علنا ، وان كان هذا لايمنع ان ينقلب الى حلف هجومى بغية التوسع او بحجة الحفاظ على الامن الاقليمى للاطراف الداخلة فى التحـالف ومن هنـا تكون الحـرب وسيلة لتحقيق بعض الاهداف الخارجية .

٤ ـ الحرب وسيلة من وسائل السياسة الخارجية :

تعتبر الحرب الوسيلة الاخرى التى تلجأ اليها الدول لتحقيق هـدف او بعض اهداف السياسة الخارجية وكثيرا ما تضع الدول هذه الوسيلة فى آخر قائمة الوسائل المتوفرة امامها لتحقيق اهدافها الوطنية فى المجـال الدولى ، ولعل السبب فى ذلك هو ان الحرب قد لاتعود بالفائدة على أى من الطرفين المتخاصمين وعليه فأن الدول تحاول ان تصل الى تحقيق اهدافها بأختلاف انواعها بالطرق السلمية سواء كان ذلك عن طريق الدبلوماسية أى المفاوضات او الوسائل الاقتصادية كتقديم المعونات او الضغوط الاقتصادية او التحالف مع دول اخرى صغيرة او كبيرة .

ولا تلجأ الى الحرب الا اذا رأت انه لامناص من اللجوء اليها ، أو أن

اللجوء اليها سيحقق لها نتائج افضل مما لو استغلت الوسائل الأخرى المتوفرة لها .

وفيما يتعلق باستعمال الحرب كوسيلة من وسائل تحقيق اهداف الدولة الخارجية يمكن الاضافة أن الحرب تتطلب تجنيد جميع امكانيات الدولة البشرية والاقتصادية والعسكرية . ومما يزيد من ضخامة تكلفه الامكانيات العسكرية بالذات التطور التقنى (التكنولوجى) فى اطار التسلح مما يؤثر على قدرة الدولة العسكرية مقابل الدول الاخرى . ولا يعنى هذا القول بأى حال من الاحوال أن الدولة يجب أن تسلك مسلكا دبلوماسيا أو اقتصاديا لتحقيق اهدافها الخارجية حيث أن هناك من القضايا الدولية التى لاتحسم الا بالدخول فى حرب ولعل أوضح مثال معاصر هو قضية فلسطين ، فان هذه القضية لن تسو نهائيا وذلك باعادة الحقوق الى اصحابها الشرعيين الا عن طريق القتال المسلح . ولهذا فقدقيل « كون أن الدولةتحمى مصالحها بالوسائل السلمية أو العنف ليس فقط تبعا لا ختيارها وانما ايضا نتيجة لظروف موضوعية والتى لايمكن للدولة التحكم فيها » (٢٣) .

وباختصار يمكن القول أن الحرب أو العنف قد تكون أحد وسائل تحقيق اهداف السياسة الخارجية للدولة ولكنها ليست الوسيلة المفضلة سواء من قبل الدولة نفسها أو من قبل مجموع الدول الاخرى ولهذا فان جميع الدول تعطى الاولوية للوسائل الاخرى وفى حالة فشل تلك الوسائل فى تحقيق الهدف او الاهداف المنشودة فان الدولة تضطر الى استعمال العنف .

وقبل أن اختم بحثى هذا أود أن أوضح التباسا يقع فيه كثير من الكتاب والباحثين ورجال السياسة الخارجية وهذا الالتباس هو عدم التمييز بين وسائل السياسة الخارجية وعواملها والاسس أو المبادىء التى تعتمدها الدولة فى سياستها الخارجية . فنجد أن الكثيرين يخلطون بين الأسس

(٢٣) ذكر هذا الرأى فى مرجع سابق

والوسائل والعوامل فيعتقدون أن الأسس هى الوسائل أو العوامل أو يتحدثون عن الاسس وكانها هى وسائل السياسة الخارجية . أو عواملها. فمثلا نجد ان الدكتور حليم سعيد ابو عز الدين يتحدث فى كتابه **سياسة لبنان الخارجية** فيقول « ومن البديهى القول بأن العوامل التى قامت عليها سياسة لبنان الخارجية تتفاعل مع اهدافها (٢٤) ويحدد هذا الكاتب تلك العوامل بأنها استقلال لبنان والتعاون العربى والتمسك بشرعة الأمم المتحدة وعدم الاتحياز وقضية فلسطين والمغتربون اللبنانيون والتعاون الأسيوى الأفريقى والتعاون الاقتصادى (٢٥) ويمكن القول أن هذه ليست عواملا للسياسة وانما هى مبادىء أو أسس تقوم عليها سياسة لبنان الخارجية . وقد يتضح الفارق اذا راجعنا ما يسميه حليم أبو عز الدين عوامل سياسة لبنان الخارجية وما يذكره هربرت فشر تحت عنوان اسس السياسة البريطانية فى كتابه **تاريخ اوروبا فى العصر الحديث** . (٢٦) أو ما يذكره كل من كارل دوتش ولويس اونجر فى مقالهما عن السياسة الخارجية للجمهورية الفدرالية الالمانية فى كتاب **مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم** . (٢٧) عندما يخلطان بين اهداف تلك السياسة الالمانية وبين الأسس التى تقوم عليها تلك السياسة ، بينما نجد ريتشارد بارك فى نفس الكتاب يذكر ما سماها زميلاه السابقان بالاهداف على انها أسس سياسة الهند الخارجية (٢٨) .

وخلاصة ذلك هو أن الاهداف تختلف اختلافا كليا عن العوامل وكلا

---

(٢٤) حليم سعيد أبو عز الدين ، **سياسة لبنان الخارجية** ، بيروت دار العلم للملايين ، الطبعة الاولى ١٩٦٦ م صفحة ١٨ .

(٢٥) أنظر المرجع السابق من صفحة ١٨ الى صفحة ٣٢ .

(٢٦) هربرت فشر ، **تاريخ اوروبا فى العصر الحديث** ترجمة أحمد نجيب هاشم ومحمد مصطفى الضبع ، القاهرة : دار المعارف من صفحة ٦٥٤ الى صفحة ٦٣٠ .

(٢٧) روى مكريدس (اشراف) ، **مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم** ، بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربى ، ١٩٦٦ . الطبعة الثانية صفحة ١٨٨ الى صفحة ١٩٤ .

(٢٨) انظر المرجع السابق صفحة ٥٢٩ .

من العوامل والاهداف تختلفان عن الاسس والوسائل واللذان بدورهما يختلف كل منهما عن الآخر . فالاهداف هى تلك الغايات التي تسعى الدولة الى تحقيقها مستخدمة فى ذلك وسيلة أو اكثر من الوسائل المتوفرة لها . اما العوامل فهى تلك العناصر التى تؤثر فى تقرير السياسة الخارجية او تحديد تلك السياسة الخارجية ، اما أسس سياسة الدولة الخارجية فانها تلك المبادىء التى يختارها رجال السياسة فى الدولة اساسا تتمشى عليه السياسة الخارجية بصفة عامة فمثلا عدم الانحياز ليس هدفا ولا عاملا وانما هو مبدأ أو اساس تتبناه الدولة فى سياستها فى المجال الدولى وتبنى على ذلك الاساس سياساتها التى لاتتعارض وهذا المبدأ . اما الأدوات او الوسائل فانها تلك الامكانيات ، على اختلاف أنواعها والتى تستخدمها الدولة فى تحقيق اهدافها الخارجية .

وفى الختام يجب التنبيه الى ان تحديد الأهداف والوسائل والأسس فى السياسة الخارجية هى نتيجة للعوامل البيئية والقيادية . فمثلا نجد أن موقع الدولة الجغرافى يجعلها تحدد نوعا من الاهداف ووسائلا لتحقيق تلك الاهداف . كما أن العامل الاقتصادى أى امكانيات الدولة الاقتصادية تجعل الدولة تختار نوعا معينا من الاهداف وفى نفس الوقت يمكن الدولة من استعمال هذه الامكانيات الاقتصادية كاداة لتحقيق تلك الاهداف المختارة فى المجال الدولى غير انه وان كان هذا صحيحا فان كثيرا من الدراسات اثبتت أن العامل القيادى (رجال السياسة) هو العامل الفعال فى هذه الناحية وكما سبق أن ذكرت فى بحث عوامل السياسة الخارجية (١) فان العامل القيادى هو الذى يحدد نوع الاهداف والوسائل التى من خلالها يسعى الى تحقيق تلك الاهداف .

ومما سبق يمكن أن نفترض ان السياسة الخارجية فى مجملها عبارة

(١) أنظر هذا البحث فى مجلة دراسات فى الاقتصاد والتجارة كلية الاقتصاد والتجارة جامعة العدد ١ المجلد ١١ ١٩٧٥ م

عن تفاعل بين صانع القرارات فى السياسة الخارجية وخلفيته وافكاره العقائدية وبين تلك الاهداف والوسائل المتوفرة لديه ، وبين بيئته العملية وهى الاوضاع الاقتصادية والجغرافية والبشرية فى دولته .ومن خلال هذا التفاعل والذى يتأثر فى كل الاحوال والاحيان بالبيئة الدولية ، من هـذا التفاعل ينتج القرارات الخاصة بسياسة الدولة الخارجية كانعكاس للظروف المختلفة فى الدولة ورد فعل لما يحدث فى البيئة الدولية من قرارات أو ردود افعال . ويمكن تصوير هذه العلاقة فى الشكل الآتى :